المستخلص

إنّ البحث في موضوع السياسة الجنائية من الأمور المهمه التي من خلالها يتم توجيه المشرع الجنائي إلى تعديل بعض نصوص التجريم والعقاب أو إعادة أولويات السياسة الجنائية وإبراز سياسة الوقاية من الإنحراف بدلاً من مواجهة الجرائم ، أمّا من ناحية الجانب القضائي تبحث في محاولة إيجاد أحسن الصيغ لملائمة النص التشريعي مع الواقع ، من خلال سلطة التكييف وتفسير النصوص بعيداً عن الجمود الذي لايخدم مصالح المجتمع ، تتفعل السياسة الجنائية عن طريق جهاز قضائي متخصص ، وعدم جعل هذا الجهاز وأدواته موزعاً آلياً لرد الفعل الإجتماعي ، إذ إن جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة هي ذات مردود نفعي من الوظيفة أو التكليف العام يتضمن عملاً ايجابياً أو سلبياً يقتضي البحث في أسباب الجريمة وترتيب جزاء مناسب مع توسع السلطة التقديرية الممنوحة للجهاز القضائي ، فقد تبدو الأهمية العلمية للموضوع في إجراء دراسة مقارنة بهدف الافادة من تجارب تشريعات سبقت قانوننا في مجال التخطيط لمكافحة الإجرام بشكل عام والجرائم المخلة بواجبات الوظيفة بشكل خاص محاولة لإيجاد نقاط يفيد منها المشرع الجنائي في بلدنا العراق ، وتعد جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة جرائم ذات صفة شغلت شعوباً وحكومات في العصر الحديث إذ إن الدولة تساوي ما يساويه الموظف والمكلف بخدمة عامة ، تقع هذه الجرائم من الموظف أو المكلف بخدمة عامة أثناء أداء العمل المنوط به فحظى المشرع الجنائي بحماية وسائل الأدارة العامة المعبرة عن إرادة الدولة ، مع ذلك فقد حظى المشرع الجنائي بحماية الوظيفة من الموظف أو المكلف بخدمة عامة في حالة اخلاله بالواجبِ الوظيفي أو التكليف العام الملقى على عاتقه ومن الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المكلف بخدمة عامة جريمة الرشوة وجريمة الاختلاس وجرائم أخرى ذات نفع فتمس بأخلاق الوظيفة يترتب عليها أثراء غير مشروع له أو لغيره ، على الرغم من الجهود المبذوله في مواجهة هذه الجرائم بوسائل السياسة الجنائية وقوة المنظومة العقابية إلا أنّ معدلات ارتكاب هذه الجرائم في تزايد مستمر بسبب تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية زيادة على صعوبة كشف جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة لطبيعتها السرية يقابله إحجام المواطنين عن التبليغ عنها ، فقد أتسمت الرسالة بعنوان السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة من خلال ثلاثة فصول الفصل الأول ماهية السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة والفصل الثاني بعض تطبيقات جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة أما الفصل الثالث القواعد الموضوعية في بعض تطبيقات الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة ، ختم البحث في بعض الاستنتاجات مع بعض التوصيات .